بعدها حرفان كمفاعل او ثلاثة احرف اوسطها ساكن كمفاعيل
يمتنع صرفه لقيام الجمع فيه مقام علتين وهما الجمع وعدم النظير
في الواحد وشمل قوله مفاعل ما اوله الميم كمساجد وما اوله
غيرها كدراهم وشمل المفاعيل ما اوله ميم كمصابيح وما ليس اوله
ميم كدنانير وكافلا اخر كرر فمنع متعلق بكافلا ومفاعل مفعول بمشبه
ثم ان من هذا الجمع ما يجي معتل اللام وهو قسمان احدهما ما قلبت فيه
الكسرة التي بعد الالف فتحة فانقلبت الياء الفا نحو عذارا والشكال
في منع التنوين منه والاخر ما استثقلت في يائه الضمة فحذفت وحذفها
التنوين والى ذلك اشار بقوله ~

• وذا اعتلال منه كالجواري رفعا وجرا اجره كساري •

يعني ان ما كان من الجمع المعتل اللام مثل جوار في كونه على ما ذكر من حذف الحركة
يجري مجرى سار في لحاق التنوين فيه بعد حذف ياءه في حالة الرفع والجر فتقول هذه
جوار ومررت بجوار وسكت عن حالة النصب ففهم منه انه على الاصل فالصحيح
فتقول رايت جواري وفهم من قوله كالجواري ان نحو عذارا ليس كذلك وان
كان معتلا وظاهر النظم ان التنوين في جوار ونحوه تنوين الصرف للتشبيه
له بسار وليس كذلك على المشهور بل التنوين فيه عوض من الياء المحذوفة
والتنوين في سار للصرف ويفيد ايضا ان المقدر في ياء جوار الفتحة والمقدر
في ياء سار الكسرة وذا اعتلال مفعول بفعل مضمر يفسره اجره وكسار متعلق
باعتلال وكالجواري في موضع نصب على الحال من ذا اعتلال ثم قال ~

• ولسراويل بهذا الجمع شبه اقتضى عموم المنع •

يعني ان سراويل ممنوع من الصرف لشبهه بالجمع الذي على وزن مفاعيل
وفهم من قوله شبه ان سراويل ليس بجمع وهو الصحيح خلافا لمن قال انه جمع
سروالا وسروالة ثم قال ~

وان

قوله وظاهر النظم في فيه نظر ما ان المصنف من قوله الذي يمني منصوب بقوله ولكن بجمع ... ولا ... منع من كون التنوين للصرف وان اقتصر في حالة الجر الكسرة بل التشبيه ... باعتلال وهذا متعلق باعتلال ... الدماميني ... [illegible]

١٤٧ • وان به سمي او بما لحق به فالانصراف منعه يحق •

يعني ان ما سمي به من الجمع المذكور او بما الحق به كسراويل امتنع من الصرف
فتقول في رجل سميته مساجدا وسراويل مررت بمساجد وسراويل
والمانع له من الصرف الصيغة مع اصالة الجمعية او قيام العلمية مقامها
هذا ما شرح به المرادي وعترض ان قوله وان به سمي اي وان سمي بسراويل
او ما لحق به يعني جميع ما تقدم من الانواع الخمسة الممنوعة من الصرف
لما وانها الجمع وما لحق به في منع الصرف في التسمية ولا وجه
لتخصيص الجمع وما لحق بالجمع في منع الصرف حال التسمية والضمير
في به الاول على الشرح الاول عائد على الجمع وكذلك به الثاني وما
واقعة على سراويل واما على التفسير الثاني فالضمير في به الاول
عائد على سراويل وفي به الثاني عائد على انواع ما لا ينصرف في
النكرة وما واقعة على تلك الانواع والضمير العائد عليها الها
في به والتقدير وان سمي بسراويل او بالانواع التي لحق بها سراويل
اي تبعها فالانصراف منعه يحق فالانصراف مبتدا ومنعه مبتدا
ثان ويحق خبر المبتدا الثاني والجملة خبر الاول والاول وما بعده جواب
الشرط ولما فرغ من الانواع الخمسة التي لا تنصرف في النكرة ولا في
المعرفة شرع في ذكر ما لا ينصرف في المعرفة وهي سبعة انواع اشار
الى الاول منها بقوله ~

• والعلم امنع صرفه مركبا تركيب مزج نحو معدي كربا •

يعني ان الاسم اذا اجتمع فيه العلمية والتركيب امتنع من الصرف
ويطلق التركيب في اصطلاح النحويين على تركيب الاسناد وهو الجمل
نحو برق نحره وعلى تركيب الاضافة كعبد شمس وعلى التركيب المزجي وهو
المراد هنا والمزج في اللغة الخلط فيخلط الاسم مع الاسم ويجعل الاعراب

وذهب الشيخ الاشموني في شرحه الى ان في به وضمير المذكور في اولى

والضمير العائد الى الموصول ... انها تعود للجمع وضمير ... سراويل [illegible]

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)